

## المخطوفون المفقودون . . . بين تحرير الوطن والأنفس ومعرفة مصيرهم (1)



**حسين ماجد**

قبل الحديث عن المخطوفين المفقودين، نرى أنه من المفيد إلقاء الضوء بدايةً على المخطوفين الموجودين، إذ إنه من البديهي أن نحزّرمهم وصولاً إلى المفقودين وتحريرهم أيضاً. فالرئاسات مخطوفة والوزارات مخطوفة، عندنا رؤساء ووزراء، الطبيعة مخطوفة جبلاً وشواطئ وأحراجاً ومياه، والخوف على الشمس والهواء، قوة العمال وأجورهم، وضمانهم الاجتماعي مخطوف أيضاً.

الأمن والتعليم والإعلام مخطوفون، القيم والعقول والكرامات والإرادات الوطنية خلقت، وسادت الغرائز والصغائر والمنافع.

أما الإدارات ووظائفها فاعتقلها مجلس الإنماء والإعمار منذ ولادته، ولا فائدة من استرجاعها، فهي مؤسسات فاشستية سلطتها الهدف وخدماتها إذا وجدت لتعزیز هذه السلطة وتثبيت استمرارية سيطرتها، ولا علاقة بين هذه الإدارة وبين المواطنين، لأنها دائماً من خلال رجال السياسة ورجال الدين والسماصرة.

أكثر من أربعين سنة في الإدارة ولم أصادف وزيراً على مستوى الوطن متخطياً المذهب أو المنطقه وأحياناً الزاروب.
فإن كنت لا تعرف مكان المفقود فتلك مصيبة، وإن كنت تعرف مكانه ولا تريد، أو لا تستطيع تحريره، فالمصيبة أعظم... «بالإن من الشاعر».
يا أعزائي أهالي المفقودين وأقربائهم، الوطن كله مخطوف مجتمَعاً وطبيعية ومؤسسات، ومن واجبنا تحرير الوطن، فنحزّر أنفسنا وجميع مواطنينا بمن فيهم المفقودين، خصوصاً إذا ما عرفنا الخاطفين والمحرّضين والمخططين والمشجعين والمستقيدين من عمليات الخطف والتغييب.

فمن هي الجهة التي ترعى عملية الخطف والمسؤولة عن قضية المفقودين وغيرها مثل قضايا المهجرين والمهاجرين والعاطلين عن العمل والفقراء والمهمشين والشهداء والضحايا والمعوّفين، والتي تحافظ على الظروف المتخلفة التي قضت على النمو والتقدّم والتغيير نحو مجتمع أفضل، بحيث نستطيع القول: أنه لم يتغير شيء في لبنان منذ استقلاله سوى الطقس.

وبكل بساطة، نجيب أن المسؤول عن كل ذلك، هو هذا النظام السياسي «الديمقراطي البرلماني التوافقي!» وسياساته الاقتصادية الإجتماعية، هذا النظام السياسي الذي بقي صامداً ومعطلاً كل محاولات التغيير والإصلاح الخجولة، ويستمرّ حتى اليوم محضناً ومعرّضاً بما تفرزه علاقاته الجدلّية مع مكوّناته المذهبية البورجوازية الرأسمالية حتى أصبح «مديساً»، فالصخرة المدبسة» هي التي يستحيل على الرفاعة أو المخل لقطها، ولا حل للتعامل معها سوى تفجيرها.

النظام الانتخابي الأكرّي في التقسيمات الصغرى يتيح وصول العائلات والقبائل والعشائر والطوائف إلى البرلمان، ويمنح ذلك على الأحزاب والقوى الاجتماعية العمالية والمهنية، «20 ألف ناخب في دائرة انتخابية من عشيرة معينة و250 ألف حزبي موزعين على مساحة الوطن 25 دائرة انتخابية، فالعشيرة تتمثل في الدوة البرلمانية والحزب لا يتمثل».

هذا إلى جانب قدرات الاقطاعيين والرأسماليين والقوى المذهبية الأخرى التحكم في العملية الانتخابية واحتكار التمثيل وصولاً إلى حكم البلاد والعباد، بحيث يصحّ فيهم قول الفيلسوف انشتاين عندما سئل ما هي الديمقراطية فاجاب:“الديمقراطية هي عشرة حمير يغلبون تسعة انشتاين.“ وفي لبنان فإن ثلاثة حمير في دائرة انتخابية يغلبون ثلاثين انشتاين على مستوى الوطن.

والديمقراطية التوافقية هي بين الذين يفرزهم هذا النظام الانتخابي، أما ضمن الطوائف فلا مكان لها، وفي المدن والقرى التي أصبحت كل منها مجتمعات متنافرة متناحرة لا علاقات اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية بينها، بل هي مجتمعات القوة والتسلط والقهر والإلغاء وتفتقر إلى الثلث الضامن وإلى الديمقراطية على أنواعها.

ولكن أنشروا خيراً أيها اللبنانيون وافرحوا واطمنئوا إلى عدكم، فقد اتاكم الثلث الضامن -المعطل، فلا هجرة ولا تهجير ولا تفجير بعد اليوم ولا ديون ولا فقر ولا بطالة، ولا حاجة لمولدات الكهرياء و«تربلات» المياه، أما أنتم أيها العمال والموظفون، فلقد تحقق حلمكم، اقرت زيادة غلاء المعيشة بالإجماع أي بالثلاثة أثلاث، ليس هذا ما كنتم تحلمون به؟ فالثلث متضامن ومعطل ويكرّمنا الحديث عن الثلث الضامن بالبرلمان الضامن الذي أصدر القانون رقم «364»، «إعلاء تعويضات أو معاشات تقاعد للأسرى المحرّزين من السجن الإسرائيلي»، وذلك بتاريخ 26 آب عام 2000، مستنداً إلى دراسة قامت بها وزارة وزارة الشؤون الاجتماعية في العام ذاته وتتضمن، أن من بين الأسرى المحرّزين الذين تقدّموا بطلبات، 354 موعقاً و152 شهيداً، لم يتمكن بعضهم حتى هذا التاريخ من الحصول على تعويض أو معاش تقاعدي ويعود الفضل بذلك للبرلمان الضامن من خلال نص المادة الثانية من القانون 364 تاريخ 26 آب للعام 2000.

المادة الثانية: يحقّ للأسير الذي قضى في الأسر مدة ثلاث سنوات وما فوق أن يختار:

1 – إما تعويضاً مقطوعاً عن سنوات أسره وفقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون.
2 – إما معاشاً تقاعدياً مقداره / 400.000 / ل.ل. (أربعمئة ألف ليرة لبنانية) يضاف إليه عن كل سنة في الأسر تزيد عن ثلاث سنوات نصف قيمة الدرجة التي تعطي لعسكري درجة أولى.
تسرى أحكام هذا القانون على كل أسير استشهد أثناء الاعتقال وكذلك الأسير الذي أصيب بإعاقات وفقاً لقانون المعوقين على ألا يزيد عددهم عن خمسة وعشرين شخصاً.

والحديث يطول عن الحكومات الضامنة التي طردت وزارة الشؤون الاجتماعية من مكاتبها المستأجرة بناءً لرغبة أحد السماسرة، والتي وضعت اليد على الهيئة العليا للإغاثة وصارت صلاحية وزارة الشؤون الاجتماعية التي أناط بها قانون إنشائها أعمال الإغاثة والاهتمام بنتائج الإعدادات «الإسرائيلية».

وأخيراً، قبل الحديث عن المفقودين نستذكر المثل القروي: «إن جب

### جدول رقم 2

تاريخ الخطف	المجموع
1975	98
1976	408
1977	30
1978	73
1979	20
1980	16
1981	29
1982	368
1983	287
1984	128
1985	184
1986	71
1987	29
1988	28
1989	13
1990	22
1991	6
1992	6
1993	4
1994	6
1995	5
1996	2
1997	1
1999	3
2000	1
————	208
المجموع	2046

### جدول رقم 1

تاريخ الولادة	المجموع
1906–1906	8
1907–1910	17
1911–1915	16
1916–1920	12
1921–1925	52
1926–1930	58
1931–1935	84
1936–1940	140
1941–1945	139
1946–1950	165
1951–1955	268
1956–1960	415
1961–1965	400
1966–1970	166
1971–1975	34
1976–1980	21
1981–1985	9
1987–1992	4
————	38
المجموع	2046



عميد الأسرى يحيى سكاف

البلان لا يطلع منه مساس»، والمساس عصا طويلة في رأسها سمسار، تستعمل لنهر المواشي. فهو ينطبق على هذا النظام الذي لا يبذ من تغييره واعتماد نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يؤدي إلى إعادة تكوين السلطات على أسس ديمقراطية شعبية وفق قانون انتخابي وطني نسبي وتمكيتها من تحقيق العدالة وإيجاد الظروف والمعطيات الملائمة لتنمية اجتماعية مشجعة ومتناغمة ومتوازنة باعتبار أن التنمية الاجتماعية هي انتفاضة مستمرة منحاظة إلى جانب الضعفاء والفقراء والمهمشين وصولاً إلى تامين حاجاتهم الأساسية وتمكينهم من المشاركة في بناء وطنهم.

وعلى هذه السلطات أن تضع الخطط والبرامج وتعتمد الأساليب والإجراءات وصولاً إلى دولة علمانية تتنافس تكاملياً مع المفاهيم الدينية الأصيلة والسليمة باعتبار الإنسان بجوهره هو القيمة المطلقة، من دون تأثر هذا الجوهر بأي قيم إضافية مادية أو معنوية. وهو الغاية النهائية لكل عمل أو نشاط ولا قيمة للتشريعات والقوانين إذا لم تكن صلحة ومنفعة الإنسان فردا وجماعة ومجتمعا هدفها. وهو الفعالية الأساسية والقوة القادرة على التطور والتغيير ولا حدود لنموه وقدراته. ففضاياتنا متعددة متكاملة موحدة، وواجبنا الوحدة والتكامل لمواجهتها لبناء المجتمع الذي نتوق إليه، والتنمية للجميع وبالجميع.

المفقودون والمخطوفون والخطافون
من الطبيعي جدا أن نجد في هذا الغاب المفترق إلى أي شريعة، إنساناً مفقوداً أهله يبحثون عنه منذ أكثر من ثلاثين سنة ولا يزالون. وليس من المستغرب أن نجد من يحاول استغلال هذه القضية الإنسانية بامتياز، واستخدامها لغايات شخصية رخيصة. وليس جديداً أن تتعاظم الحكومات والسلطات مزاجية وخفة مع هذا الموضوع بغض النظر عن حجم المشكلة وأسبابها. وما سنعرضه في هذا السياق يهدف إلى التعرّف على حجم هذه القضية ووضعيتها بشفاافية وموضوعية، مستنديين إلى مضمون تقرير لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين الذي رفعته بتاريخ 10/7/2000 إلى مجلس الوزراء، والتي تشكلت بموجب القرار رقم 2000/10 الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 21/1/2000. إذ توصلت اللجنة إلى:

أ - حيث إنه لم يتبين وجود أي مخطوف أو مفقود على قيد الحياة على الأراضي اللبنانية، وذلك بعد التأكد من عدم وجود مخطوفين لدى جميع الأحزاب والتنظيمات التي عملت على الساحة اللبنانية حتى عام 1990.

ب - وحيث أن كافة التنظيمات والميليشيات المسلحة قامت بعمليات تصفيات جسدية متبادلة خلال فترة الأحداث، والقيت الجثث في أماكن مختلفة بين بيروت وجبل لبنان والشمال والبقاع والجنوب، ودُفن البعض منها في مقابر جماعية موجودة داخل مدافن الشهداء في منطقة حرج بيروت ومدافن مار متر في الأشرقية ومدافن الإنكليز في التحويطة، كما ألقي بعضهم في البحر.

ج - واستناداً إلى إفادة الصليب الأحمر باعتراف السلطات «الإسرائيلية» بوجود 17 معتقلاً لديها من أصل 216 مفقوداً يعتقد أنها خطفتهم. ويعد ثبوت عدم وجود مفقودين في الجمهورية العربية السورية من أصل 168 مفقوداً كان يُعتقد أنهم في سجونها.

لذلك، تعتبر اللجنة أن جميع المخطوفين والمفقودين الذين مرّ على اختفائهم مدة أربع سنوات وما فوق ولم يُعثر على جثثهم، هم بحكم المتوفين، وهكذا اعتبرت اللجنة القضية منتهية. واقترحت على الحكومة ما يلي:

### جدول رقم 3

الجهة الخاطفة	المجموع
القوات /الكتائب/ الأحرار	643
«إسرائيل» / جيش لحد/ حداد	129
القوات السورية	65
تنظيمات فلسطينية	39
الحزب الاشتراكي	116
الحزب القومي	7
الحزب الشيوعي	4
حركة أمل	44
أحزاب أخرى	81
غير محدّد	918
المجموع	2046

أ - تخصيص لورثة كل مفقود أو مخطوف مبلغ معيّن يعود تحديد قيمته ومصادره لمجلس الوزراء.

ب - الإيعاز لوزارة الشؤون الاجتماعية تكليف من يلزم لرعاية عائلات المخطوفين والمفقودين.

ج - تثبيت لوحة تذكارية على قاعدة نصب الشهداء إحياءً لذكرى المفقودين وعبرة للأجيال المقبلة.

وتقديم المعلومات التي تتضمنها الإستمارات بحسب آراء الأقارب والأهالي وإفاداتهم بالأمور التالية:

بلغ عدد المفقودين 2046 مفقوداً من بينهم 1624 لبنانياً بنسبة 79.37 في المئة، وبنسبة 14.96 في المئة من الفلسطينيين.

ويتوزع المفقودون على 94.23 في المئة من الذكور و111 أنثى بنسبة 5.77 في المئة، وأن أكثرية المفقودين من العازبين والعازبات بنسبة 56.6 في المئة، وبنسبة 40.20 في المئة من المتزوجين والمتزوجات. أما ولي صعيد الأعمار، فإن حوالي 72.73 في المئة تجاوزوا اليوم الـ 65 سنة، وأن 68.28 في المئة تتراوح أعمارهم ما بين 40 و65 سنة.

وعلى الطريقة اللبنانية، فإن 72.78 في المئة من الطائفة الإسلامية و25.27 في المئة من الطائفة المسيحية.

وأكثر المفقودين وبنسبة 81.67 في المئة لا ينتمون إلى أحزاب سياسية، وبلغ عدد أولاد المفقودين 3037 ولداً موزعين على 807 مفقودين، إذ نجد 613 مفقوداً يتراوح عدد أولادهم بين خمسة وما دون، وأن 194 مفقوداً يتراوح عدد أولادهم ما بين 6 و14 ولداً، أي بمتوسط 5.76 شخصاً عدد الأسرة الواحدة.

وعلى صعيد الجهة الخاطفة، وراثماً بحسب إفادات أهالي المفقودين الذين حددوا الجهات التي خطفت 1128 مفقوداً ويشكلون 55 في المئة من مجموع المخطوفين، فقد تبينَ أنّ 68 في المئة خطفوا على أيدي «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب، وجيش لحد و«إسرائيل»، وحوالي 26 في المئة خطفوا على أيدي باقي الأحزاب اللبنانية والتنظيمات الفلسطينية، و6 في المئة خطفوا على يد القوات السورية.

ويتعبر الأهالي أن 11 في المئة من المفقودين في «إسرائيل»، و8 في المئة في سورية، و9 في المئة في لبنان.

وفي ما يتعلق بتاريخ فقدان، فإن نصف المفقودين فقدا ما بين عاميّ 1982 و1985، وثلثهم ما بين عاميّ 1975 و1978. و6 في المئة ما بين عاميّ 1991 و2000، و11 في المئة لم يحدد تاريخ فقدانهم.

وبصورة أكثر دقّة وتفصيلاً، فإن خصائص المفقودين وظروف فقدانهم وكيفية الجهات الخاطفة وأماكن تواجدهم المقترضة، يمكن عرضها على النحو التالي:

1. الأعمار: تتراوح أعمار المفقودين ما بين 16 و108 سنوات بحسب إفادات أهاليهم وأقرباهم، وأكثر من الخمس اليوم يعتبرون من كبار السن فوق 65 سنة. (الشرح في الجدول رقم 1).

2 - تاريخ الخطف
يتبين لنا من (الجدول رقم 2)، إن حوالي 20 في المئة فقدا عام 1976، وإن حوالي 18 في المئة فقدا عام 1982، وإن حوالي 14 في المئة فقدا عام 1983، وإن حوالي 10 في المئة فقدا عام 1985، وإن حوالي 6 في المئة فقدا عام 1984، وإن حوالي 5 في المئة فقدا عام 1975.



يوم اجتمع العدو بالتحاثل والعمالة

### جدول رقم 4

الجهة الخاطفة	ماروني	أرثوذكس	كاثوليك	طوائف مسيحية	شيعي	سني	درزي	علوي	غير محدد	المجموع
القوات /الكتائب/ الأحرار	31	25	5	2	214	313	42	2	9	643
«إسرائيل»	5				67	50	6	1		129
القوات السورية	13	6	4	2	8	29	2		1	65
منظمات فلسطينية	7		1	1	19	10			1	39
الحزب الاشتراكي	68	9	17	3	7	6	4		2	116
الحزب القومي	4			1		2				7
الحزب الشيوعي		3		1						4
حركة أمل				4	4	30				44
أحزاب أخرى	10	9	8	2	17	34	1			81
غير محدد	152	56	44	19	240	235	52	3	27	918
المجموع	295	110	83	29	577	799	107	6	40	2046

هذا مع الإشارة إلى أنّ 10 في المئة تقريباً لم يحدّد تاريخ فقدانهم، فيكون مجموعهم 1681 شخصاً بنسبة 82 في المئة. وإن باقي المفقودين، وعددهم 365 شخصاً بنسبة 18 في المئة تقريباً، اختفوا خلال 19 سنة ما بين عاميّ 1975 و2000.

ومن الملاحظ أنّ نسبة الذين حُدد من خطفهم عام 1976، تبلغ 39 في المئة، وعددهم 247 شخصاً من بينهم 218 شخصاً وبنسبة 88 في المئة، خطفهم عام 1983 تبلغ 72 في المئة تقريباً أي 264 شخصاً، من بينهم 198 شخصاً بنسبة 75 في المئة خطفوا على يد الكتائب و«القوات اللبنانية» و17 في المئة على يد القوات «الإسرائيلية».

إن 84 في المئة تقريباً ممّن خطفوا عام 1976 من المسلمين، والنسبة نفسها ممّن خطفوا عام 1982.

3 - الجهات الخاطفة
يفيدنا جدول الجهات الخاطفة (رقم 3)، بأنّ 1128 شخصاً، بنسبة 55 في المئة، حدد أهاليهم الجهات الخاطفة وهذا ما يشير إلى:
- أن «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب قاما بخطف 643 شخصاً أي بنسبة 57 في المئة من عدد المخطوفين الذي عُرف خاطفواهم، وبنسبة 31 في المئة تقريباً من المجموع.
-أن القوات «الإسرائيلية» خطفت 129 شخصاً، أي نسبة 11 في المئة، وبنسبة 6 في المئة تقريباً من المجموع.
-ويأتي في المرتبة الثالثة الحزب التقدمي الاشتراكي بنسبة 10 في المئة تقريباً و6 في المئة من المجموع.
-وقامت حركة أمل بخطف 44 شخصاً.

-أما القوات السورية فكان نصيبها 65 شخصاً بنسبة 6 في المئة من المجموع.
ويتوزّع المخطوفون الباقون على القوات الفلسطينية بنسبة 3 في المئة و8 في المئة على باقي الأحزاب والجهات الأخرى.
وتوزّع الذين خطفتهم القوات اللبنانية وحزب الكتائب على الشكل التالي:
49 في المئة من الطائفة السنّية، و33 في المئة من الطائفة الشيعية، و6 في المئة من الطائفة الدرزية، و10 في المئة من الطوائف المسيحية.
71 في المئة لبنانيين، و22 في المئة فلسطينيين، و3 في المئة جنسية قيد الدرس.
يعتقد أهالي المفقودين أنّ 18 في المئة ممّن خطفتهم القوات اللبنانية هم اليوم في «إسرائيل»، 114 مفقوداً و15 في المئة ظلوا في لبنان، و67 في المئة لم يحدد مكانهم.
55 في المئة من العازبين و41 في المئة متزوجين.
95 في المئة ذكور، و5 في المئة من الإناث.

كما يتوزّع المفقودون الذين خطفتهم القوات «الإسرائيلية» وعددهم 129 مفقوداً على النحو التالي:
52 في المئة من الشيعة، و39 في المئة من السنّة، و5 في المئة من الدرّوز، وعلوياً واحداً، بنسبة 96 في المئة، و4 في المئة من الطائفة المارونية.
80 في المئة لبنانيين و19 في المئة من الفلسطينيين.
64 في المئة في «إسرائيل»، و34 في المئة غير محدّد مكانه.
65 في المئة عازبين و32 في المئة متزوجين.
95 في المئة من الرجال و5 في المئة من النساء.

أما الذين خطفهم الحزب التقدمي الاشتراكي وعددهم 116 مفقوداً، فيبتزوّعون بحسب إفادات أهاليهم على النحو التالي:
58 في المئة من الطائفة المارونية، و25 في المئة من باقي الطوائف المسيحية، و15 في المئة من الطوائف الإسلامية.
97 في المئة لبنانيين.
14 في المئة منهم في سورية، و11 في المئة في لبنان و75 في المئة لا يعرف أهاليهم مكان تواجدهم.
63 في المئة عازبين و34 في المئة متزوجين.
81 في المئة من الرجال و19 في المئة من النساء.

وعدد المفقودين الذين يفيد أهاليهم أنّ القوات السورية هي التي اختطفتهم بلغ 65 مفقوداً؛
60 في المئة من المسلمين و38 في المئة من المسيحيين.
92 في المئة لبناني و5 في المئة فلسطيني.
83 في المئة يعتقد وجودهم في سورية.
62 في المئة عازبين و38 في المئة متزوجين.
98 في المئة من الرجال.

تفيد معلومات الأهالي أنه لدى حركة أمل 44 مفقوداً؛
68 في المئة من الطائفة السنّية، و9 في المئة من الطائفة الشيعية، و23 في المئة من الطوائف المسيحية.
27 في المئة من اللبنانيين و70 في المئة من الفلسطينيين.
34 في المئة في سورية و4 في المئة في لبنان و62 في المئة غير محدد.
54 في المئة من العازبين و37 في المئة من المتزوجين.

98 في المئة من الرجال.
ولدى الأحزاب الأخرى 92 مفقوداً؛
40 في المئة من الطوائف المسيحية و60 في المئة من الطوائف الإسلامية.
85 في المئة من اللبنانيين و9 في المئة من الفلسطينيين.
16 في المئة في سورية و30 في المئة في لبنان و52 في المئة غير محدد و2 في المئة في «إسرائيل».
63 في المئة من العازبين و34 في المئة من المتزوجين.
94 في المئة من الرجال.
في الجدول الأخير (رقم 4) يظهر لنا توزّع المخطوفين بحسب طوائفهم.